قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة المرأة والأسرة والطفولة

تقرير

حول زيارة وفد جامعة الدول العربية

لرصد تطورات الأوضاع في دول الجوار العربي

(الأردن – لبنان - العراق)

(خلال الفترة من 5 يناير / كانون ثان إلى 11 يناير / كانون ثان 2014)

تقرير مقدم
لمؤتمر المانحين الثاني لسورية
دولة الكويت: 15 يناير/ كانون ثان 2014

تقرير

حول زيارة وفد جامعة الدول العربية

لرصد تطورات الأوضاع في دول الجوار العربي

(الأردن – لبنان - العراق)

في ظل استمرار الأزمة السورية للعام الثالث على التوالي وتفاقم الموقف الراهن على كافة الأصعدة السياسية والإنسانية والاجتماعية، مما ألقى بظلاله السلبية الكثيفة على وضع الشعب السوري في الداخل والخارج وبصفة خاصة في دول الجوار. وفي إطار متابعة جامعة الدول العربية لتطور أوضاع النازحين السوريين وإيلاء قضية تقديم المساعدات الضرورية واللازمة للنازحين أهمية خاصة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية وتردي حالة النساء والأطفال النازحين وكبار السن بصفة خاصة،

وتنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن، وبصفة خاصة قرار قمة الدوحة رقم (580) بشأن تطورات الوضع في سورية، والتي نصت الفقرة (4) منه على ما يلي:

"الإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية والدول العربية الأخرى، ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة، والعمل على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان وفق خطة الإغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وكذلك مواصلة تقديم الإغاثة إلى النازحين في الأردن وفق الخطط التي أقرتها الحكومة الأردنية وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء النازحين".

وقرار مجلس الجامعة رقم (7649)، بتاريخ 2013/6/5، والذي نصت الفقرة (6) منه على:

"التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تمثلت في نزوح أعداد كبيرة من السوريين عن قراهم ومدنهم وتشردهم داخل سورية، وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة والدول العربية الأخرى هرباً من شدة العنف والاقتتال، ومطالبة المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لدول الجوار لمساعدتها على تخفيف الوضع الإنساني للنازحين".

وفي إطار التحضير لمؤتمر المانحين الثاني لسورية، الذي تستضيفه دولة الكويت يومي 14 و15 يناير/ كانون ثان 2014، والذي يهدف إلى حث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات المادية والإنسانية والإغاثية الطارئة (appendix)، وتحديد الالتزامات والتعهدات الدولية من أجل تحسين أوضاع الشعب السوري، والعمل على تنسيق أطر التعاون بين دول الجوار السوري ومنظمات الأمم المتحدة وكافة الآليات والهيئات الدولية، وبصفة خاصة المعنية بتقديم المساعدات لتحسين أوضاع النساء والأطفال في الداخل وفي دول الجوار.

وجه السيد الأمين العام للجامعة العربية بتشكيل وفد رفيع المستوى من مسؤولي الأمانة العامة وبرئاسة الشيخة/ حصة آل ثان، المبعوث الخاص للامين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية والإغاثة، لزيارة مخيمات النازحين السوريين في دول الجوار (المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية اللبنانية – جمهورية العراق)، في الفترة من 5 يناير/ كانون ثان إلى 11 يناير/ كانون ثان 2014، وذلك للوقوف على تطور أوضاع النازحين في المخيمات وخارجها وتحديد الاحتياجات الطارئة واللازمة لهؤلاء النازحين من قبل الدول المستضيفة والمنظمات الدولية المعنية والعاملة.

الزيارة الأولى: **المملكة الأردنية الهاشمية**

في الفترة 5-7 **يناير/كانون ثان** 2014

أولا: اللقاءات التي قام بها الوفد:

- **معالي السادة وزراء التخطيط، والصحة، والتنمية الاجتماعية.**
- **مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية** OUCHA.
- **السيد مدير المكتب الإقليمي، دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية، بعثة الاتحاد الأوروبي – إيكو** ECHO.
- **السيدة المديرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة لتمكين المرأة** UN WOMEN.
- **السيد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** UNHCR.
- **السيدة ممثلة منظمة اليونيسيف في الأردن** UNICEF.
- **السيدة مديرة مكتب مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية** في الأردن (SCI) Save the Children International.
- **السيد العميد قائد قوات حرس الحدود.**

ثانياً: الزيارات الميدانية:

- **مقر قيادة قوات حرس الحدود.**
- **مخيم الزعتري للنازحين السوريين.**
- **مخيم الزرقاء (الإماراتي – الأردني).**
- **دار الوفاق الأسري (وزارة التنمية الاجتماعية).**
- **مركز المنار للتنمية الفكرية (وزارة التنمية الاجتماعية).**
- **مقرات عدد من المنظمات الدولية** (UNHCR – UNICEF–ECHO – OUCHA).

ثالثا: الجهود التي تقدمها حكومة المملكة الأردنية :

- **فتح المعابر لاستقبال النازحين السوريين على الحدود وتوفير وسائل النقل، وتقديم الإسعافات الأولية وتأمين الاحتياجات اللازمة لهم، ومساعدتهم للانتقال إلى مناطق التجمعات ومخيمات الإيواء في أحسن الظروف.**
- **إنشاء مخيمات إيواء للنازحين السوريين طبقا للمعايير المتعارف عليها وتوفير الخدمات الرعائية اللازمة، وتطوير البنية التحتية من أجل سلامة المخيمات.**
- **التنسيق مع الجهات المعنية الدولية ولتقديم الخدمات للنازحين ومن ثم تسجيلهم، ومنحهم الوضع القانوني اللازم لتوفير البيئة الآمنة لإقامتهم، والعمل على وضع الإطار القانوني والقضائي للنازحين بالتعاون مع الجهات الدولية المعنية.**
- **تمكين النازحين من استخدام كافة الخدمات الأساسية من كهرباء – ماء – خدمات صحية، فضلاً عن توفير وسائل توثيق المواليد والوفيات وكافة خدمات الأحوال الشخصية.**
- **الحصول على الخدمات التعليمية النظامية وغير النظامية وبالمجان في كافة مراحله المختلفة.**
- **إقامة مشروعات لتمكين النساء النازحات بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة لتمكين المرأة، وتوفير كافة الخدمات الصحية ووسائل الصحة الإنجابية لهم.**

رابعاً: التحديات والصعوبات التي تواجه الحكومة والمجتمع الأردني نتيجة الأزمة السورية:

في ضوء الاجتماعات التي قام بها الوفد مع الشخصيات الحكومية المعنية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني تبين أن النزوح الكثيف أسفر عن بعض التداعيات منها:

- **تخطى عدد النازحين السوريين 600.000 نازح بما يشكل حوالي 10% من عدد سكان المملكة يقطن 65% منهم في المجتمعات الحضرية، 35% في داخل المخيمات.**
- **العجز الواضح في الميزانية العامة للدولة والذي قُدر بنحو 1.80 مليار دولار أمريكي في عام 2012.**
- **انتشار البطالة وضعف فرص العمل وبصفة خاصة بين الشباب الأردني نتيجة لمهارة العمالة السورية البديلة.**
- **ضعف سبل توفير الخدمات الأساسية (طاقة – كهرباء – ماء)، والخدمات التعليمية (تكدس الأطفال في الفصول الدراسية)، وارتفاع الأسعار وبصفة خاصة أسعار المساكن والمواد الغذائية.**
- **عدم توفر سيارات الإسعاف المجهزة ووسائل النقل لحالات الطوارئ، وتأثر البيئة التحتية والبنية الأساسية وبصفة خاصة المياه النقية،**
- **صعوبة الحصول على المواد الغذائية الأساسية، وغيرها من الخدمات الإنسانية الملحة، في كافة المحافظات والمناطق المتاخمة للحدود السورية.**
- **ظهور مؤشرات للعنف والجريمة داخل المجتمع الأردني، وبصفة خاصة العنف الأسري، وبعض المؤشرات الاجتماعية السلبية مثل الزواج المبكر/ زواج الطفلة الفتاة – تعدد الزوجات – الأطفال بدون أسر –– عمالة الأطفال.**
- **رغبة الجهات المانحة في تقديم المساعدات إلى المنظمات الدولية مباشرة يؤثر على التوزيع المتساو للمساعدات على كافة النازحين واستهدافهم داخل المخيمات وخارجها.**

خامساً: الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية:

- **تحسين الظروف المعيشية للنازحين (استبدال الخيام بكرافانات – تطوير البيئة التحتية – تقديم الدعم المادي عن طريق الكروت الذكية – توفير وجبات للأطفال في المدارس– العمل على خفض نسب التسرب الدراسي).**
- **تقديم الدعم المادي واللوجيستي والفني وتعزيز القدرات داخل المخيمات والمجتمعات المستضيفة.**
- **التنسيق مع الحكومة لتوفير الغطاء الأمني والقانوني والحماية لكافة النازحين.**

- **تأمين خدمات التعليم وبصفة خاصة تعليم الأطفال، والخدمات الصحية، وتوفير المياه النقية، والتغذية السليمة، وسبل الحماية.**
- **تأمين الخدمات الاجتماعية والصحية، وخدمات الصحة النفسية وبصفة خاصة الفئات الضعيفة ولاسيما النساء المعنفات والأطفال، وتقديم خدمات الاستشارات الأسرية.**
- **تقديم خدمات وبرامج تمكين المرأة من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتعاون مع جامعة الدول العربية.**

وفد الجامعة العربية مع القائمين على المخيم الإماراتي الأردني بالزرقاء

<u>سادساً: أهم التقديرات للاحتياجات الملحة للمملكة الأردنية من الجهات المانحة:</u>

قدرت خطة الاستجابة الإقليمية السادسة (RRP6) للمملكة الأردنية لعام 2014، ما يلي:

- **قدمت الحكومة الأردنية عدد من المشروعات قدرت بإجمالي مبلغ** 413787018 USD **وفقاً لأولويات احتياجات المجتمع المحلي وقطاعات التعليم والصحة والمياه.**
- **قدمت** 64 **منظمة دولية طلبا بمساعدات قدرها** 1200650591 USD **وذلك لتنفيذ** 1265 **مشروعا موزعة على القطاعات التالية: توفير المأوى، تأمين الغذاء، التعليم، الصحة، الحماية، تنقية المياه.**

الزيارة الثانية: الجمهورية اللبنانية

في الفترة 8 - 9 يناير/كانون ثان 2014

أولا: اللقاءات التي قام بها الوفد:

- **معالي السيد/ وائل أبو فاعور، وزير الشؤون الاجتماعية.**
- **السيدة ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف – مكتب لبنان.**
- **السيدة ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.**
- **السيدة منسقة شؤون الأزمات– منظمة الهجرة الدوليةIOM.**
- **السيدة ممثلة مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية في لبنان SCI.**
- **السيد مدير المشاريع – المجلس النرويجي للاجئين لبنان NRC.**

ثانياً: الزيارات الميدانية:

- **مخيم رجب للنازحين السوريين– منطقة المرج – البقاع.**
- **مركز الخدمات الإنمائية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية.**
- **مقرات عدد من المنظمات الدوليةUNHCR – UNICEF.**
- **مقر وزارة الشؤون الاجتماعية.**

ثالثا: الجهود التي تقدمها حكومة الجمهورية اللبنانية:

- **تعد وزارة الشؤون الاجتماعية هي جهة التنسيق الوحيدة بين المنظمات الدولية والوزارات المعنية بتقديم الخدمة للنازحين السوريين.**
- **يوجد 27 مركز تابع للوزارة موزعة على مختلف مناطق تركز النازحين، وتقوم هذه المراكز بالتعاون مع المنظمات الدولية في توزيع المساعدات المتاحة من دورات مياه وخزانات المياه الصالحة للشرب ومدافئ تعمل بالحطب، كما تقدم هذه المراكز خدمات صحية أولية داخل المركز –شريطة أن يتحمل النازح نسبة 25% من تكاليف العلاج–، فضلاً عن بعض الخدمات التعليمية والاجتماعية المحدودة، وخدمات حماية الأسرة.**

رابعاً: التحديات والصعوبات التي تواجه الحكومة والمجتمع اللبناني نتيجة الأزمة السورية:

في ضوء اللقاءات التي قام بها الوفد مع الشخصيات الحكومية المعنية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، تبين وجود التداعيات التالية والتي تمثل تحديات للمجتمع اللبناني:

- **قدرت إحصائيات المفوضة السامية لشؤون اللاجئين وجود أكثر من 864 ألف نازح داخل لبنان، منهم 813 مسجلين والبقية غير مسجلين لدى المفوضية، ويتركز وجودهم في أربعة مناطق هي: "منطقة البقاع" حيث يوجد العدد الأكبر ويقدر بنحو 300 ألف نازح سوري (200 ألف في المخيمات العشوائية، و100 ألف في المجتمعات المستضيفة)، و"منطقة الشمال" ويوجد بها نحو 242013 نازح، و"منطقة بيروت ووسط لبنان" ويقدر عددهم بنحو 192 ألف، وفي "جنوب لبنان" ويقدر بنحو 105 ألف نازح .**
- **وفقاً لتقرير منظمة اليونيسيف، هناك أكثر من 86%0 من النازحين السوريين المسجلين، و66% من المواطنين اللبنانيين (موزعين على 225 تجمع سكاني داخل الأراضي اللبناني) قُدر الدخل اليومي لهم بأقل من 4 دولارات.**
- **هناك خلاف حاد حول وجود النازحين السوريين في لبنان والحقوق التي تمنح لهم، وذلك على المستويين الرسمي والشعبي، مما انعكس سلبيا على أوضاعهم المعيشية وعلى مستوى الخدمات الأساسية والإنسانية المتوفرة لديهم.**
- **ضعف التنسيق بين الجهات المانحة والحكومة اللبنانية أدى إلى وجود قصور واضح في عملية تقديم الخدمات الإنسانية ووصولها إلى المستحقين من النازحين طبقاً للمعايير الدولية المعمول بها.**
- **وجود أعداد متزايدة من النازحين داخل التجمعات السكانية اللبنانية أدى إلى ظهور التداعيات السلبية الآتية:**
  - **أعباء إضافية على الموازنة العامة.**
  - **استنزاف الموارد الاقتصادية المتاحة، ومصادر الطاقة.**

- انتشار البطالة والتنافس على فرص العمل.
- تهالك البنية التحتية، والعجز في توفير الخدمات البيئية.
- ضعف مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة للمواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين .
- انتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية والخطيرة مثل الزواج المبكر – تجارة الأطفال– ارتفاع معدلات العنف والجريمة.

خامساً: مؤشرات حول أوضاع النازحين السوريين:

- عدم تواجد مخيمات نظامية، وإنما هناك تجمعات عشوائية أُنشئت بجهود فردية من قبل النازحين أنفسهم.
- تدني مستويات الخيام (والتي جاء عدد كبير منها من الصفيح، وأنشئت من قبل النازحين) فضلاً عن عدم توفر أية من مواصفات الأمن والسلامة المتعارف عليها دولياً في حالات النزوح.
- يتحمل النازحون أنفسهم كلفة تأجير مساحات التجمعات والتي تبلغ 500 دولار أمريكي سنوياً لكل خيمة.
- القصور الشديد في الخدمات التعليمية المتاحة للنازحين، حيث أن هناك 75% من الأطفال السوريين لا يتلقون أي نوع من خدمات التعليم سواء الرسمي أو غير الرسمي وذلك للعام الثالث على التوالي (حيث تبلغ تكلفة تعليم الطفل الواحد في لبنان ما يقارب 650 دولار سنوياً). هذا فضلاً عن عدم توفر المدارس والخدمات التعليمية المساندة مما يشكل تهديداً كبيراً بحرمان جيل بأكمله من الأطفال السوريين من التعليم (Lost Generation).

- **ضعف الخدمات الصحية المقدمة للنساء وبصفة خاصة في مجال الصحة الإنجابية، وخدمات الأمومة، والصحة النفسية للمعنفات من النساء.**
- **تدني مستويات الحماية والرعاية الصحية والنفسية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وهؤلاء الذين يعانون من الأمراض المزمنة.**
- **انتشار ظاهرة عمالة الأطفال النازحين دون السن القانوني في أعمال خطرة، وتعرضهم للحوادث والحرائق أثناء تأدية عملهم.**
- **انتشار الأمراض المعدية بين الأطفال النازحين وعدم توفر اللقاحات بشكل كافٍ.**
- **عدم إلمام النازحين بالحقوق والمساعدات التي تمنح لهم من قبل الحكومة والمنظمات الدولية.**
- **عدم التزام الجهات المانحة لتقديم المساعدات المرصودة إلى المنظمات الدولية العاملة مع النازحين، وهو الامر الذي يعوق تقديم الكثير من الخدمات الأساسية.**

<u>سادساً: الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية:</u>

- **تسجيل النازحين عند وصولهم لدى المفوضية السامية وإصدار البطاقات الذكية لهم لتقديم المعونات النقدية.**
- **التنسيق فيما بين المنظمات الدولية لتوصيل الخدمات الصحية والمساعدات العينية إلى النازحين داخل المجتمعات اللبنانية حسب الأولوية.**
- **تطعيم الأطفال عند التسجيل وذلك لضمان حصول كافة الأطفال على هذه الخدمة الصحية الهامة خشية انتشار الأمراض المعدية، وكذلك تحويل الحالات الصحية الحرجة للعلاج.**
- **البدء في وضع خطة لإنشاء مدارس ومستشفيات متنقلة للأطفال في تجمعات النازحين.**
- **تأمين خدمات التعليم وبصفة خاصة تعليم الأطفال، والخدمات الصحية، وتوفير المياه النقية، والتغذية**

السليمة، وسبل الحماية.

- **تأمين الخدمات الاجتماعية والصحية، وخدمات الصحة النفسية وبصفة خاصة الفئات الضعيفة ولاسيما النساء المعنفات والأطفال، وتقديم خدمات الاستشارات الأسرية.**

<u>سادساً: أهم التقديرات للاحتياجات الملحة لحكومة الجمهورية اللبنانية من الجهات المانحة:</u>

قدرت خطة الاستقرار (Stabilization Plan) التي وضعتها الحكومة لعام 2014، المبالغ التالية لتلبية احتياجات النازحين السوريين، موزعة على عدد من القطاعات كما يلي:

- **الصحة: 159 مليون دولار أمريكي.**
- **التعليم: 54 مليون دولار أمريكي.**
- **العمالة والمعيشة : 31 مليون دولار أمريكي.**
- **الفقر والحماية الاجتماعية: 160 مليون دولار أمريكي موزعة على الثلاث سنوات المقبلة.**
- **التماسك الاجتماعي: 10.6 مليون دولار أمريكي.**
- **المياه والصرف الصحي: 390 مليون دولار أمريكي.**
- **النقل، والطاقة والمحليات: مليار وثلاثين مليون دولار أمريكي.**

<u>سابعاً: أهم التقديرات للاحتياجات الملحة للمنظمات الدولية من الجهات المانحة:</u>

قدرت خطة الاستجابة الإقليمية السادسة (RRP6) الموضوعة من قبل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لعام 2014، المبالغ التالية لتلبية احتياجات النازحين السوريين، موزعة على عدد من القطاعات كما يلي:

- **قطاع الصحة: 257 مليون دولار أمريكي.**

- **قطاع المأوى: 168 مليون دولار أمريكي.**
- **قطاع التعليم: 228 مليون دولار أمريكي.**
- **قطاع الحماية الاجتماعية 230 مليون دولار أمريكي.**
- **قطاع الغذاء: 211.07 مليون دولار أمريكي.**
- **بالإضافة إلى مجموع احتياجات أساسية تقدر بـ 149 مليون دولار أمريكي.**

الزيارة الثالثة: **جمهورية العراق- إقليم كردستان**

في الفترة 9- 10 **يناير/كانون ثان** 2014

أولا: اللقاءات التي قام بها الوفد:

- **معالي السيد وزير خارجية حكومة إقليم كردستان – العراق.**
- **سعادة السيد نائب وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية.**
- **سعادة السيد محافظ أربيل.**
- **السيد ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف – مكتب العراقUNICEF.**
- **السيد مساعد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.**
- **السيد ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO.**
- **السيدة ممثلة منظمة برنامج الأغذية العالميWFP.**
- **السيد ممثل منظمة الصحة العالمية WHO.**

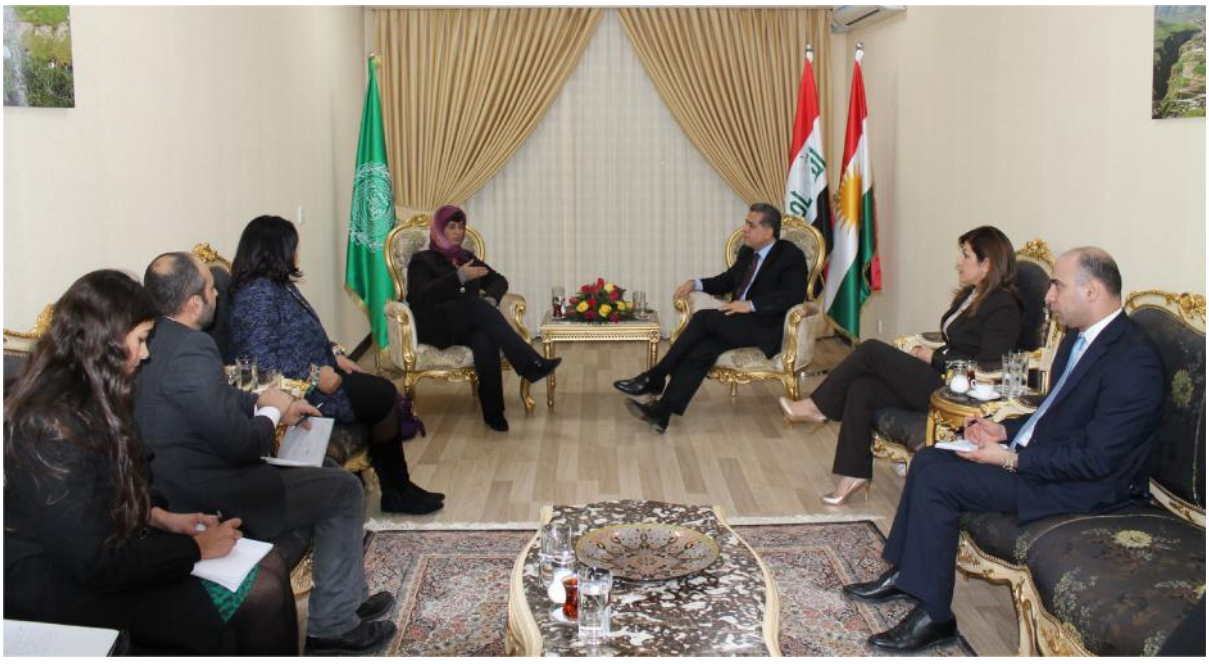

ثانياً: الزيارات الميدانية:

- **مكتب السيد محافظ أربيل.**
- **مقر إدارة العلاقات العامة بوزارة الخارجية لحكومة إقليم كردستان – العراق.**
- **مخيم كوركوسك – محافظة أربيل.**

ثالثا: الجهود التي تقدمها حكومة إقليم كردستان – العراق للنازحين السوريين:

- **إبان الموجة الأولى لدخول النازحين إلى منطقة كردستان والتي تقدر بـ15000 نازح خلال ثلاثة أيام، قامت الحكومة وبالتعاون مع قوات الجيش وقوات الباشمرقه بتأمين وصول النازحين إلى مراكز استقبال أولية حيث تم تجميعهم وتأمين احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب ومأوى وخدمات صحية عاجلة لحين انتقالهم إلى المخيم.**
- **كان ومازال هناك قبول من المجتمع المحلي للنازحين السوريين تجلي في تقديم مساعدات فور وصولهم إلى حدود الإقليم.**
- **تم تشكيل لجنة Task Force من كل من وزارة الداخلية، والقوات الأمنية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، ووزارة الهجرة وشؤون المهاجرين، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى السادة محافظين كل من محافظة دهوك ومحافظة أربيل ومحافظة السليمانية، وتقوم اللجنة بالمهام التالية:**
  - **التنسيق بين الوزارات المعنية للاستجابة لاحتياجات النازحين.**
  - **التنسيق بين الحكومة والمنظمات الدولية ذات العلاقة.**
  - **التنسيق مع الحكومة الاتحادية بشأن المساعدات.**
- **تمكنت حكومة الإقليم من الوصول إلى الداخل السوري من خلال إقامة جسر جوي لإيصال المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة والإسعافات الأولية (منطقة القامشلي بشمال شرق سورية).**
- **نظمت مؤسسات المجتمع المحلي في الإقليم عدد من الحملات الإعلامية الشعبية لمساعدة النازحين السوريين من خلال جمع التبرعات المالية والعينية لصالحهم وتسهيل ومراقبة وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها داخل المخيمات وخارجها، مما كان له أثر ايجابي كبير في بداية النزوح.**

- **تسمح حكومة الإقليم للنازحين بالتمتع بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المتاحة بنفس المستوى الذي يقدم لمواطني الإقليم.**
- **توفر حكومة الإقليم للنازحين إمكانية الحصول على فرص عمل، كما تقوم بتشجيع القطاع الخاص على توظيفهم.**
- **تمنح حكومة الإقليم "أوراق إقامة" للنازحين بعد تسجليهم من قبل الحكومة والمفوضية، كما يتم تسجيل المواليد بوزارة الصحة، ومنحهم الوثائق الخاصة بذلك.**
- **دعوة منظمات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم مساعدات مالية وعينية إلى النازحين وتسهيل دخولها وتوزيعها على الفئات الأكثر احتياجاً.**
- **تخصيص أكثر من 70 مليون دولار من ميزانية حكومة الإقليم لتقديم الدعم المباشر والخدمات الطارئة والبرامج الموجه لحماية الأطفال.**
- **تسمح حكومة الإقليم للنازحين بالتحرك بحرية وبدون قيود من وإلى المخيمات.**
- **تقدم حكومة الإقليم الخدمات التعليمية الكاملة للأطفال النازحين وتسمح بتدريس المنهج السوري، وتوفر فرص للمعلمين النازحين للعمل داخل المدارس الموجودة بالمخيمات. كما تقوم باعتماد الشهادات الممنوحة من قبل هذه المدارس.**
- **الارتقاء بمستوى المخيمات باستبدال الخيام بوحدات ثابتة للمأوى، بما يضمن ظروف أفضل للمعيشة داخل المخيم ويوفر سبل الحماية والخصوصية للأسر.**
- **إيلاء عناية خاصة بالخدمات الصحية لكبار السن والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الأمراض المزمنة من النازحين.**

رابعاً: التحديات والصعوبات التي تواجه الحكومة والمجتمع في الإقليم:

في ضوء اللقاءات التي قام بها الوفد مع الشخصيات الحكومية المعنية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، تبين وجود التحديات التالية:

- **يبلغ تعداد النازحين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية ما يقارب من 250000 نازح موزعين على ثلاثة محافظات في إقليم كردستان هي: دهوك، أربيل، والسليمانية، ويوجد بالإقليم عشرة مخيمات حتى الآن، أكبرهم حجما وتعدادا هو "مخيم دوميز" حيث يقدر تعداد النازحين به بنحو 39 ألف نازح.**
- **تأثر خطة إعادة إعمار الإقليم بشكل سلبي نتيجة لتوجيه جانب كبير من موازنة الإقليم لخدمات تسكين وتوفير الاحتياجات اللازمة للنازحين.**
- **يعاني الإقليم من توافد أعداد كثيفة من النازحين من دول الجوار وأيضاً من داخل العراق في ظل الظروف الأمنية الراهنة، مما يحمل حكومة الإقليم أعباء مضاعفة لتوفير الخدمات الأساسية وخدمات الحماية لكافة النازحين.**
- **ضعف الإمكانيات المتاحة للمساعدات الإنسانية المتوفرة لدى قوات الجيش رغم الجهود الكبيرة التي يقدموها للنازحين على الحدود، مما يتطلب دعما مضاعفاً في مناطق العبور المختلفة.**
- **ضرورة تواجد المنظمات النسائية العربية والدولية ذات الخبرة المتخصصة في التعامل مع المشاكل والصعوبات التي تواجه النساء النازحات سواء على مستوى العلاجات النفسية أو على مستوى إعداد برامج التمكين والمشروعات الصغيرة.**
- **وجود قصور في تقديم الدعم من قبل الحكومة الاتحادية والحاجة إلى تنسيق الجهود بين الحكومتين في هذا الشأن.**

- **ازدياد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع المحلى في الفترة الأخيرة مما يطرح تخوفا بسبب بداية ظهور حالات العنف ضد المرأة والاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال والتسول.**

خامساً: الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية:

- **تقوم المنظمات الدولية بالتعاون مع حكومة الإقليم وقوات الجيش المعنية بنقل النازحين في تقديم المساعدات الطارئة والإسعافات الأولية والمساعدة في تأمين وصولهم إلى المخيمات.**
- **تسجيل النازحين عند وصولهم للمخيمات لدى المفوضية السامية داخل المخيمات لضمان تلقي المعونات الغذائية والصحية.**
- **التنسيق بين المنظمات المعنية للتصدي لموجات الشتاء القارص ولضمان وصول المساعدات العينية الطارئة إلى النازحين داخل المخيمات وخارجها حسب الأولوية.**
- **التكفل بتطعيم الأطفال عند التسجيل ونفقات العلاج للنازحين وتحويل الحالات الصحية الحرجة للعلاج.بالمستشفيات خارج المخيمات بالتعاون مع حكومة الإقليم.**
- **إنشاء مدارس ومستشفيات ووحدات علاجية في المخيمات وتجمعات النازحين.**
- **تأمين خدمات التعليم وبصفة خاصة تعليم الأطفال، والخدمات الصحية، وتوفير المياه النقية، والتغذية السليمة، وسبل الحماية.**
- **توفير كوبونات طعام (food vouchers) للنازحين للحصول على ثلاث وجبات يومية، والعمل على إصدار البطاقات الذكية مستقبلاً لاستبدال الكوبونات بمعونات نقدية.**

"أكدت كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية على أهميه استمرار تقديم المنح المادية والعينية لمواجهه التدفقات المرتفعة لأعداد للنازحين السوريين وبما يكفل تقديم الدعم وتوفير الخدمات الأساسية وخدمات التعليم والصحة والخدمات الأمنية بالمستوى المطلوب وحتى لا يتم تعثر هذه الخدمات في أي مرحلة في المستقبل."

سادساً: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية:

- **تعتبر اللغة العربية إحدى أهم التحديات التي تعوق تنفيذ خطة استكمال التعليم للنازحين السوريين، مما يتطلب بذل جهوداً مكثفة من قبل المنظمات العربية المعنية لإدماج اللغة العربية في المناهج المقدمة في المدارس في الإقليم.**
- **جاهزية المنظمات للتصدي للتداعيات التي تنتج عن ارتباط بعض المشكلات بالمواسم المناخية (مثل الاستجابة لفصل الشتاء).**
- **لا تسمح السياسات الحالية الخاصة بحكومة الإقليم لبرنامج الأغذية العالمي بتقديم المساعدات للنازحين الموجودين خارج المخيمات – يقدر عددهم بأكثر من 60% – والذين يحتاج عدد كبير منهم للمساعدة. وقد أقرت أكثر من 15% من العائلات السورية النازحة والموجودة في المجتمع المحلي لإقليم كردستان، بأنها تعاني من نقص في تأمين الغذاء.**
- **توفير التعليم العالي والقدرة على قبول واستيعاب الطلاب الذين قطعوا مرحلة في التحصيل العلمي الجامعي.**
- **ضعف الدعم المادي الموجه لقضايا التعليم العالي والتدريب المهني للنساء والرجال.**

سابعاً: أهم التقديرات للاحتياجات الملحة للمنظمات الدولية من الجهات المانحة في "*جمهورية العراق*":

قدرت خطة الاستجابة الإقليمية السادسة (RRP6)الموضوعة من قبل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، لتلبية احتياجات النازحين السوريين في جمهورية العراق لعام 2014، بمبلغ 553 مليون دولار أمريكي مقسمة على دفعتين خلال عام 2014.

الدفعة الأولى مقسمة على النحو التالي:

- **نحو 180 مليون دولار أمريكي تخصص للتدابير الحمائية للنازحين.**
- **نحو 99 مليون دولار أمريكي تخصص لحماية الفئات الأكثر ضعفاً.**
- **نحو 18 مليون دولار أمريكي تخصص لبرامج بناء القدرات وتمكين النساء.**

وباقي المبلغ وهو ما يقدر بنحو 265 مليون دولار يقدم كدفعة ثانية، ويخصص بنفس النسب تقريبا على المجالات المستهدفة.

ويعادل إجمالي ما تطلبه جمهورية العراق من القيمة الإجمالية الواردة في خطة الاستجابة الإقليمية السادسة (RRP6)، ما نسبته 13% من إجمالي المنح المطلوبة .

المؤتمر الصحفي لوفد الأمانة العامة للجامعة العربية في إقليم كردستان – العراق.

ملاحظات من واقع الزيارات والمقابلات مع الجهات المعنية في دول الجوار :

- **تقترح الجامعة العربية تكوين آلية مستدامة من الجهات المانحة العربية والدولية للعمل على ضمان تلقي المنح للنازحين السوريين وللفئات المهمشة بالداخل السوري من الدول والجهات والمؤسسات المانحة التي تعنى بالشأن الإنساني على المستوى الدولي وتعمل على ضمان توزيعها على الفئات الأكثر احتياجا وبصفة خاصة النساء والأطفال.**

- **تثني الجامعة العربية على اقتراح للأمم المتحدة بتشكيل "مجموعة أصدقاء النازحين السوريين" من الخبرات العربية الدولية المشهود لهم بالخبرة في مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية والمعنيين من الجهات المانحة لبحث أفضل السبل العلمية والفنية لضمان استدامة توفير المساعدات الإغاثية وتطبيق البرامج التنموية اللازمة لتمكين الشعب السوري.**

Appendix1:

Figure 1:

تقسيمة صندوق الدعم المالي للطوارئ (من بداية أكتوبر 2013)

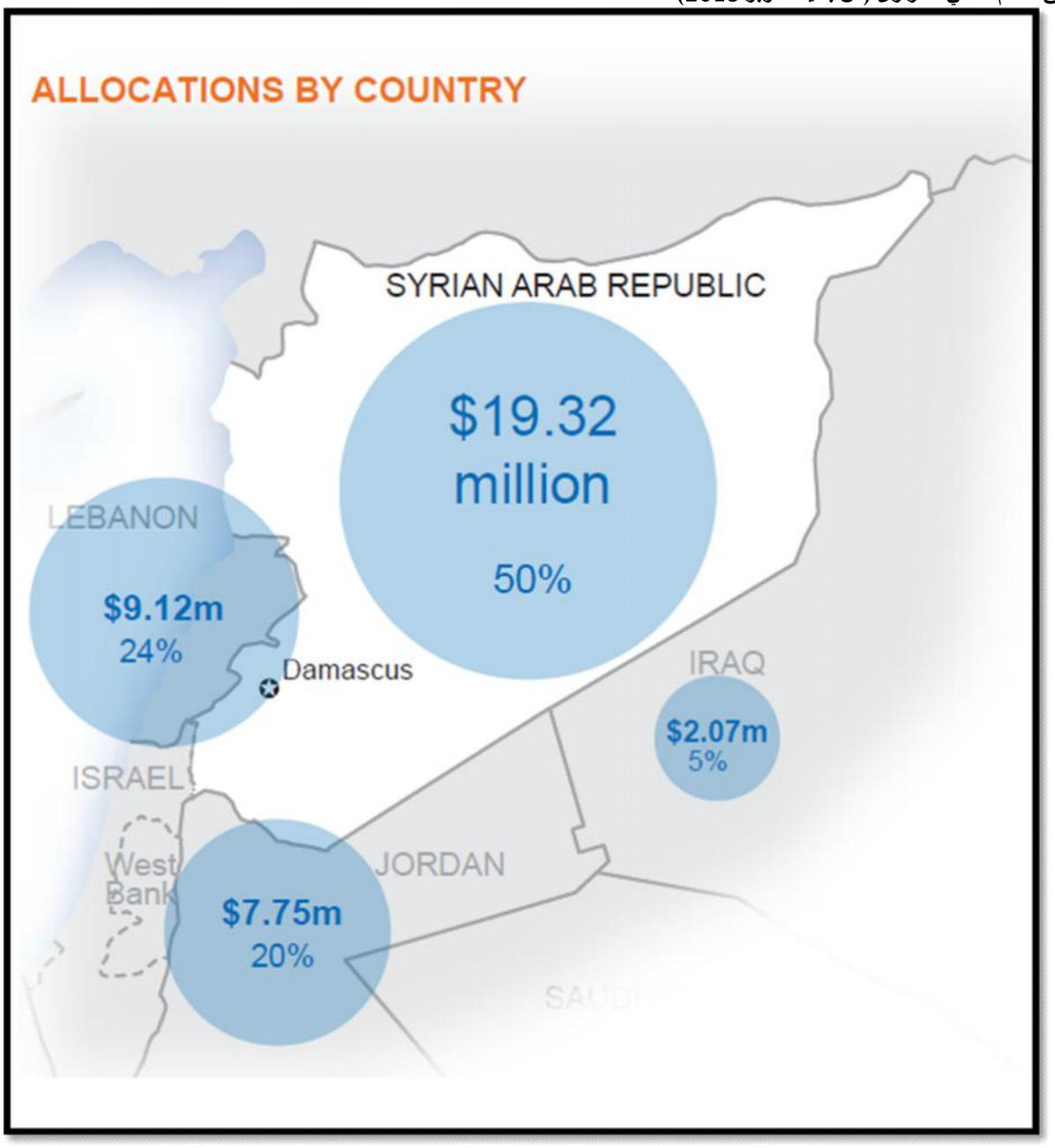

Figure 2:

تقسيم خطة الاستجابة الاستجابةالاقليمية السادسة (RRP6) .

Planning and budgeting:	January - December 2014
Refugees by end-2014:	4.1 million people
Target beneficiaries:	Syrian refugees and other people of concern fleeing Syria, including those accommodated in camps, urban and rural areas, as well as their host communities
New arrivals by end-2014:	1.7 million people
Host community members to be assisted:	2.7 million people
Total funding requested:	US$4.2 billion

Figure 3:

نسب أعداد النازحين المتواجدين في دول الجوار

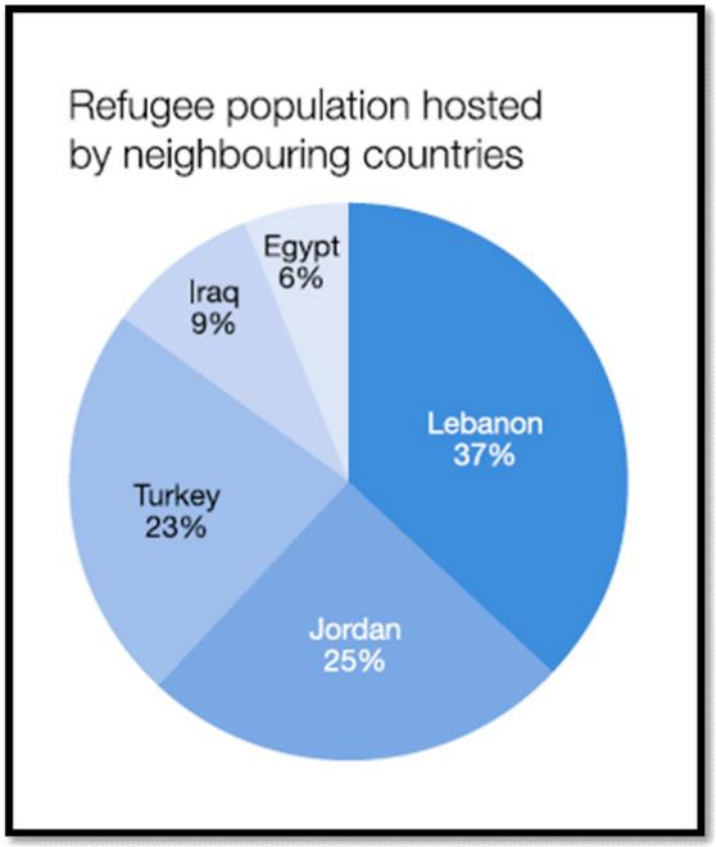

Figure 4:

الطلبات المالية الإجمالية للدول المستفيدة

Total requirements by country

FINANCIAL REQUIREMENTS JAN-DEC 2014	
Country	**Total**
Egypt	168,824,040
Iraq	552,538,228
Jordan	1,200,650,591
Lebanon	1,723,878,169
Turkey	522,379,683
Regional	96,447,000
Grand Total	**4,264,717,711**

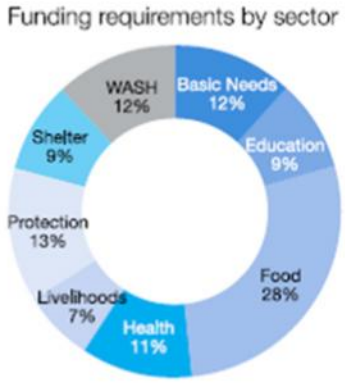

Total requirements by sector

	Egypt	Iraq	Jordan	Lebanon	Turkey	Regional	Total
Basic needs	31,840,920	62,261,757	104,210,306	149,090,198	134,259,380		481,662,561
Education	22,758,985	39,204,302	86,317,109	182,815,702	62,219,416		393,315,514
Food	52,568,244	99,613,626	322,120,343	550,332,352	127,476,760		1,152,111,325
Health	40,974,428	29,722,000	120,981,008	188,110,729	62,535,500		442,323,665
Livelihoods		49,223,446	107,631,773	98,424,687	17,770,000		273,049,906
Protection	20,681,463	66,984,378	169,076,190	184,596,468	118,118,627		559,457,126
Shelter		62,518,202	136,520,250	168,083,696			367,122,148
WASH		143,010,517	153,793,612	202,424,337			499,228,466
Regional support						96,447,000	96,447,000
Total	**168,824,040**	**552,538,228**	**1,200,650,591**	**1,723,878,169**	**522,379,683**	**96,447,000**	**4,264,717,711**